

تنظيم المجلس الاقتصادي

الأعلى

١٤٢٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم - ١١١/١

التاريخ - ١٤٢٠/٥/١٧ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم ٩٠/أ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم ١٣/أ وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناء على ما عرضه علينا صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بشأن ما انتهت اليه الدولة التي أعدتها اللجنة الوزارية المشكلة لدراسة إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى.

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

أمرنا بما هو آت:

أولاً ، إصدار تنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى بالعينة المرفقة بهذا.

ثانياً ، ينشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

فهد بن عبدالعزيز





تنظيم

المجلس الاقتصادي الأعلى

مقدمة :

نظراً للمكانة العالية التي يحتلها الشأن الاقتصادي في قائمة اهتمام الدول لما له من مساس مباشر بالمصالح العليا للبلاد وتأثير على تقدمها وتتميزتها واستقرارها، الأمر الذي جعل رسم السياسة الاقتصادية ويلورتها وتسيير الشؤون والقضايا الاقتصادية وإدارتها محورياً أساسياً لأعمال الحكومات ومسؤولياتها واختصاص الجهات العليا فيها.

وحيث تفرض المتغيرات، في الأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية، الحاجة - أكثر من أي وقت مضى - إلى التركيز على بناء الاقتصاد وطني فعال منتج حسبما تقتضيه مصالحها.

ونظراً لتعدد الأجهزة الحكومية التي تتصل أعمالها بالشؤون والقضايا الاقتصادية وتنوع لفتصاصاتها.

فإن المصلحة العامة تقتضي تطوير الهيكل التنظيمي والترتيب الإداري لمنهج تناول الشؤون والقضايا الاقتصادية واتخاذ القرار نحوها من خلال أجهزة الدولة ومؤسساتها المختصة وبناء على منهج الدراسة والتحليل وبما يحقق التنسيق بين الأجهزة الحكومية والترباط والتكامل بين أعمالها وبمنسجيب لمطالبات سرعة القرار في الشؤون والقضايا الاقتصادية وكفاءته.



المادة الأولى : غايات السياسة الاقتصادية :

تقوم السياسة الاقتصادية للمملكة على ثوابت الرعاية الاجتماعية الشاملة ومفهوم الاقتصاد الحر والأسواق المفتوحة للمال والسلع والخدمات والمنتجات من أجل تحقيق الغايات الآتية :-

- ١- أمن ورعاية وتردهار المجتمع مع المحافظة على القيم الإسلامية والبيئة والنفثات الطبيعية بشكل يوازن بين الحاضر والمستقبل.
- ٢- نمو الاقتصاد الوطني بصفة منتظمة وبمستوى ملائم بحيث تتحقق زيادة حقيقية في دخل الفرد.
- ٣- استقرار في الأسعار.
- ٤- توفير فرص العمل لمنتج ، وتوظيف أمثل للقوى البشرية ونشغلها .
- ٥- ضبط الدين العام والسيطرة عليه في حدود آمنة ومقبولة.
- ٦- تأكيد التوزيع العادل للدخل وفرص الاستثمار والعمل.
- ٧- تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة مصادر الإيراد العام.
- ٨- تنمية المعكرات وتطوير أوعية إنتاجية وقنوات استثمارية سليمة.
- ٩- زيادة دخل الدولة وربطه بحركة ونمو الاقتصاد الوطني بما يمكنها من أداء مسؤولياتها نحو التنمية الوطنية والرعاية الشاملة.
- ١٠- زيادة استثمار رؤوس الأموال والمعكرات المحلية في الاقتصاد الوطني بالمعدل الفعالة، ودعم برنامج الحكومة للتخصيص، وتطوير برنامج التوازن الاقتصادي.



١١- زيادة مشاركة القطاع الأهلي وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني وفاعليته في المسيرة التنموية، والمشاركة في برنامج الحكومة للتخصيص.

١٢- تعزيز مقبرة الاقتصاد الوطني على التفاعل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات الاقتصادية الدولية.

المادة الثانية : إنشاء مجلس اقتصادي أعلى.

يتم إنشاء مجلس يسمى (المجلس الاقتصادي الأعلى) يغطي بالأعمال والمهام اللازمة لأداء مجلس الوزراء لمسؤولياته وممارسته لاختصاصه فيما يتعلق بالشؤون والقضايا الاقتصادية واتخاذ القرارات نحوها.

المادة الثالثة : تكوين هيئة استشارية للشؤون الاقتصادية.

يتم تكوين هيئة استشارية للشؤون الاقتصادية ترتبط برئيس المجلس الاقتصادي الأعلى وتقوم بدراسة ما يوجهه إليها رئيسه من أعمال، وتضم الهيئة عشرة من الخبراء ذوي الكفاءة والتأهيل في مجال الاقتصاد وما يتصل به مباشرة من غير مسؤولي الحكومة يتم اختيارهم بأمر ملكي، وللهيئة أن تقدم لرئيس المجلس مقترحاتها وآرائها في أي موضوع يتصل بالاقتصاد الوطني.^(١)

المادة الرابعة : رئاسة المجلس وعضويته.

يرأس المجلس الاقتصادي الأعلى ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، ويكون صاحب المسمى الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام نائبا للرئيس،

(١) أضيفت عبارة إلى نهاية هذه المادة وذلك بالأمر الملكي رقم (١١٩/أ) وتاريخ

١٤٢٠/٥/٢٥هـ. انظر ما صدر بشأن التنظيم



ويضم المجلس في عضويته رئيس اللجنة العلمية لمجلس الوزراء ولتشرين من وزراء الدولة أعضاء مجلس الوزراء، ووزراء المالية والاقتصاد الوطني، والتخطيط، والتجارة، والعمل والشئون الاجتماعية، والترول والثروة المعدنية، ومحافظة مؤسسة النقد العربي السعودي (٢) (١).

المادة الخامسة : اختصاصات المجلس.

مع مراعاة ما تنفيذه الأنظمة، يختص المجلس الاقتصادي الأعلى - دون حصر - بما يلي :

- ١ - بثورة السياسة الاقتصادية وصياغة البدائل المعتمدة.
- ٢ - التنسيق بين الجهات الحكومية التي تتصل أعمالها مباشرة بالاقتصاد الوطني لتحقيق الترابط والتكامل بين أعمالها، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك.
- ٣ - متابعة تنفيذ السياسة الاقتصادية وما تنفيذه به قرارات مجلس الوزراء في الشؤون والفضاء الاقتصادية، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك، ورفع تقرير دوري بذلك إلى مجلس الوزراء.
- ٤ - دراسة ما يلي :
 - أ - الإطار العام لخطة التنمية الذي تعدده وزارة التخطيط ومشروع الخطة، وتقارير متابعتها، والتقارير الاقتصادية.
 - ب - السياسة المالية وليس إعداد مشروع الميزانية وأولويات أوجه الإنفاق التي تبلورها وزارة المالية والاقتصاد الوطني وتعد ميزانية الدولة في ضوءها.

(١) أضيف مهالي وزير الصناعة والكهرباء إلى عضوية المجلس وذلك بالأمر الملكي رقم

(١١٩/أ) وتاريخ ١٤٢٠/٥/٢٥ هـ . انظر ما صدر بشأن التنظيم

(٢) جرى على هذه المادة عدة تعديلات كان آخرها بالأمر الملكي رقم (٢٠٠/هـ) وتاريخ ١٤٢٩/٧/١٩ هـ . انظر ما صدر بشأن التعليم.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء



- ج - مشروع ميزانية الدولة وميزانيات الأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة التي تعدها وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- د - السياسات التجارية على الصعيدين المحلي والدولي، والقواعد التي تنظم سوق العمل وأسواق المال وتحصي مصالح المستهلك، وتلك التي تهيب المناخ الملائم للمنقصة والاستثمار، والسياسات الصناعية والزراعية، التي تعدها الجهات المعنية.
- هـ - ما ترفعه اللجان والجهات الحكومية لمجلس الوزراء من تقارير وغيرها فيما يتعلق بالشؤون والقضايا الاقتصادية بما في ذلك ما يتصل بمستويات الأسعار السائدة، والرسوم والضرائب والتعريفات بأنواعها، وإيرادات الدولة واستثماراتها وإنفاقها ومصروفاتها، ووضع الدين العام للدولة، والقروض، والامتيازات، وما ترفعه اللجنة الوزارية للتخصيص، ولجنة قانون الاقتصادي، واللجنة الوزارية المشكلة بالأمر السامي رقم ٨/١٥٤ وتاريخ ١٤٠٤/١/٢٧هـ، وأصل اللجان المشتركة في مجال الاقتصادي، والحساب الختامي للدولة والحسابات الختامية للأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة.
- و - مشروعات الأنظمة واللوائح المتعلقة بالشؤون والقضايا الاقتصادية ومشروعات الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، والأنظمة التي تعمي البيئة، وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة.
- ز - ما يحال إليه من مجلس الوزراء أو المقام السامي الكريم.



- ٥- أخلا ما يلزم لإعداد الدراسات والتقارير والبحوث حول الموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذلك بتكليف الجهات الحكومية ذات العلاقة أو التعاقد مع بيوت الخبرة أو الاستعانة بمن يراه من الخبراء. ويستمتع المجلس الاقتصادي الأعلى لما يثمه محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي من معلومات وتقارير ومسابقات نقدية.
- ٦- إعداد تقرير دوري عن الاقتصاد الوطني بناء على ما تعدّه الجهات المختصة.
- ٧- ممارسة الاختصاصات التي تسند إليه نظاماً.

المادة السادسة : انعقاد المجلس.

ينعقد المجلس الاقتصادي الأعلى بحضور أغلبية أعضائه بمن فيهم فرئيس أو نائبه، ويصدر ما يتوصل إليه بالأغلبية.

المادة السابعة : اللجنة الدائمة للمجلس.

يتم تكوين لجنة دائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى من بين أعضائه يتم اختيارهم بموجب أمر ملكي، وتحدد فرائد وإجراءات عمل اللجنة الدائمة بأمر ملكي.

المادة الثامنة : الأمانة العامة للمجلس.

يتم إنشاء أمانة عامة مقرها الأمانة العامة لمجلس الوزراء، يرأسها أمين عام بمرتبة لا تقل عن الخامسة عشرة، توفر لها كافة التجهيزات اللازمة، وتزود بعدد من الخبراء والمختصين في مجال الاقتصاد والمال والتخطيط والتجارة الدولية والإدارة والأنظمة لا يقل عددهم عن خمسة



وعشرين موقفاً مع مراعاة ترشيد الجهاز الإداري ما أمكن، وتحصل
الأملة على المطومات ذات الصلة بالشؤون والقضايا الاقتصادية. وتداول
الأملة العملة للمجلس أعمالها مراعية في ذلك لاختصاصات الجهات ذات
العلاقة. (٧)

المادة التاسعة : النواحي المالية للمجلس.

ترصد المبالغ المالية اللازمة لأداء المجلس الاقتصادي الأعلى
والهيئة الاستشارية لمسؤولياتهما ومصاريفهما لاختصاصاتهما ضمن
ميزانية الأملة العامة لمجلس الوزراء بحيث تحدد المبالغ المخصصة لكل
منهما في كل البيود بما في ذلك بند لتصرف على الدراسات والبحوث
ومكافأة من يستعان به من الخبراء، وتقوم الأملة العامة لمجلس الوزراء
 بتنفيذ الصرف من هذه المبالغ وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي الأعلى
ورئيسه وأمينه العام في حدود النظام. وتبين القوائم الداخلية للمجلس
الاقتصادي الأعلى والهيئة الاستشارية الأحكام المنطقية بعقد الاجتماعات
والجهاز الإداري والصلاحيات المالية والإدارية اللازمة لتسيير العمل. (٨)

المادة العاشرة : أحكام عامة.

- ١- يؤلف المجلس الاقتصادي الأعلى لجنة تحضيرية، ويحدد قواعد
 وإجراءات عملها.
- ٢- للمجلس الاقتصادي الأعلى أن يؤلف لجاناً من بين أعضائه أو من
 غيرهم لبحث مسألة يراها وتقديم تقرير خاص عنها.

(٢٠١) عدلت هاتان المادتان بالأمر الملكي رقم (٢١٢/د) وتاريخ ١٤٢٧/٨/٢٥ هـ ، انظر ما

صدر بشأن التنظيم

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء



المملكة العربية السعودية

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

الرقم

التاريخ

المرفقات

- ٣- لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي الأعلى أن يقترح ما يرى مصلحة من بحثه في المجلس.
- ٤- للمجلس الاقتصادي الأعلى أن يدعو من يراه من الوزراء أو المسؤولين في الدولة أو من ذوي الخبرة خارجها لسماع ما لديهم من معلومات.
- ٥- تعد هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بالتعاون مع معهد الإدارة العامة الفئات الداخلية للمجلس الاقتصادي الأعلى والهيئة الاستشارية، والهيكل التنظيمي والإداري، وتصدر بقرار من المجلس الاقتصادي الأعلى.

ما صدر بشأن النظام

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم - ١١٩/أ
التاريخ - ١٤٢٠/٥/٢٥ هـ

بموجب أمر من

لحم بن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الإطلاع على النظام الأساسي للمحكم الصادر بالأمر الملكي رقم
٩٠/أ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الإطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم ١٢/أ
وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبعد الإطلاع على الأمر الملكي رقم (١١١/أ) وتاريخ
١٤٢٠/٥/١٧ هـ.

وبعد الإطلاع على الأمر الملكي رقم (١١٢/أ) وتاريخ
١٤٢٠/٥/١٧ هـ.

أمرنا بما هو آت:

أولاً: تضاف إلى نهاية المادة (الثالثة) من تنظيم المجلس الاقتصادي
لأعلى الصادر بالأمر الملكي رقم (١١١/أ) وتاريخ ١٤٢٠/٥/١٧ هـ عبارة
التالية:

(ولرئيس المجلس الاستثناء من أحكام هذه المادة).

ثانياً: يضم معالي وزير الصناعة والكهرباء إلى عضوية المجلس
الاقتصادي الأعلى المنصوص عليهم في المادة (الرابعة) من تنظيم المجلس
الاقتصادي الأعلى، والصادر بتشكيله الأمر الملكي رقم (١١٢/أ) وتاريخ
١٤٢٠/٥/١٧ هـ.

ثالثاً: على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما ينهضه -
تنفيذ أمرنا هذا.

فهد بن عبدالعزيز




بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على النظام الاساسي للحكم الصادر بالامر الملكي رقم (٩٠/١) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالامر الملكي رقم ١٣/١ وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبعد الاطلاع على تنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى الصادر بالامر الملكي رقم (١١١/١) وتاريخ ١٤٢٠/٥/١٧ هـ.

أمرنا بما هو آت :

أولاً، تعدل المادة الثامنة من تنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى لتكون على النحو الآتي،

(يتم انشاء أمانة عامة مقرها الديوان الملكي ، يرأسها أمين عام بمرتبة لا تقل عن الخامسة عشرة ، توفر لها كافة التجهيزات اللازمة ، وتزود بعدد من الخبراء والمختصين في مجال الاقتصاد والمال والتخطيط والتجارة الدولية والإدارة والأنظمة لا يقل عددهم عن خمسة وعشرين موقفاً مع مراعاة ترشيح الجهاز الإداري ما أمكن ، وتحصل الأمانة على المعلومات ذات الصلة بالشؤون والقضايا الاقتصادية. وتزاول الأمانة العامة للمجلس أعمالها مراعية في ذلك اختصاصات الجهات ذات العلاقة).

ثانياً: تعدل المادة التاسعة من تنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى المشار إليه أعلاه لتكون على النحو الآتي:

(ترصد المبالغ المالية اللازمة لأداء المجلس الاقتصادي الأعلى والهيئة الاستشارية لمسؤولياتهما وممارستهما لاختصاصاتهما ضمن ميزانية الديوان الملكي بحيث تحدد المبالغ المخصصة لكل منهما في كل البند بما في ذلك بند للصرف على الدراسات والبحوث ومكافأة لمن يشمان به من الخبراء ، ويقوم الديوان الملكي بتنفيذ الصرف من هذه المبالغ وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي الأعلى ورئيسه وأمينه العام في حدود النظام وتبين اللوائح الداخلية للمجلس الاقتصادي الأعلى والهيئة الاستشارية لأحكام المتعلقة بمقد الاجتماعات والجهاز الإداري والصلاحيات المالية والإدارية اللازمة لتسيير العمل).

ثالثاً: على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس الديوان الملكي تنفيذ أمرنا هذا.،،

فهد بن عبدالمعز




ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على برقية ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٤٧١٠ وتاريخ ١٠-١١/١١/١٤٢١ هـ المشار فيها الى ما عرضه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني على خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بان يتولى المجلس الاقتصادي الأعلى مسؤولية الاشراف على برنامج التخصيص ومتابعة تنفيذه وما يتطلبه ذلك من تنسيق بين الجهات المختلفة وان ذلك يتطلب تعديل البنود (ثالثاً ، ورابعاً ، وخامساً) من قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) وتاريخ ١٤١٨/٤/١ هـ الصادر بشأن مساهمة الدولة في بعض الشركات ونقل ملكية بعض المرافق الى القطاع الخاص وان تتولى لجنة وزارية ذلك تمهيداً لاقرارها من مجلس الوزراء .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) وتاريخ ١٤١٨/٤/١ هـ .
وبعد الاطلاع على تنظيم المجلس الاقتصادي الاعلى الصادر بالامر الملكي رقم (ا/١١١) وتاريخ ١٤٢٠/٥/١٧ هـ .

يقرر مايلي :

اولاً : يتولى المجلس الاقتصادي الأعلى مسؤولية الاشراف على برنامج التخصيص ومتابعة تنفيذه وما يتطلبه ذلك من تنسيق بين الجهات الحكومية ، ويحدد المجلس الاقتصادي الأعلى النشاط الذي يستهدفه التخصيص اضافة الى مبادرات باقراحه الجهات الحكومية الاخرى ، وتصدر قائمة النشاط المستهدف بالتخصيص بقرار من مجلس الوزراء ويضع المجلس الاقتصادي الأعلى خطة



استراتيجية وبرنامجا زمنياً لتحقيق ذلك ، وتعد الجهة المشرفة على كل نشاط
يقرر تخصيصه برنامجاً تنفيذياً لذلك بناءً على الدراسات المطلوبة ويتم اتخاذ
الاجراءات والخطوات اللازمة لانعام عملية التخصيص حسب النظام .
ثانياً : تلغى البنود (ثالثاً ، ورابعاً ، وخامساً) من قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) وتاريخ
١٤١٨/٤/١ هـ .

رئيس مجلس الوزراء



الرقم : ٧٢ / ١
التاريخ : ١٠ / ٣ / ١٤٢٤ هـ

بمعون الله تعالى
نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

بعد الإطلاع على تنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى الصادر بالأمر الملكي رقم
(١١١/١) وتاريخ ١٢/٥/١٤٢٠ هـ
وبعد الإطلاع على الأمر الملكي رقم (٣/١) وتاريخ ٢٨/٢/١٤٢٤ هـ.
أمرنا بما هو آت :

أولاً : تعدل المادة الرابعة من تنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى لتكون على النحو
الآتي:

" المادة الرابعة : رئاسة المجلس وعضويته:

يرأس المجلس الاقتصادي الأعلى ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس
الحرس الوطني، ويكون صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس
الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام نائباً للرئيس، ويضم المجلس في
عضويته رئيس اللجنة العامة لمجلس الوزراء، واثنين من وزراء الدولة أعضاء
مجلس الوزراء، ووزراء المياه والكهرباء، والتجارة والصناعة، والبتروك والشركة
المعدنية، والمالية، والاقتصاد والتخطيط، والعمل والشؤون الاجتماعية، ومحافظ
مؤسسة النقد العربي السعودي"

ثانياً: على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أمرنا هذا.

فهد بن عبدالعزيز

الرقم : ١٨٥/١

التاريخ : ١٦/٥/١٤٢٥ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الإطلاع على تنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى الصادر بالامر الملكي رقم (١١١/د) وتاريخ ١٧/٥/١٤٢٥ هـ.

وبعد الإطلاع على الامر الملكي رقم (٧٤/د) وتاريخ ١٠/٣/١٤٢٤ هـ.

وبعد الإطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧) وتاريخ ١/٢/١٤٢٥ هـ القاضي بفصل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى وزارتين مستقلتين ، تسمى الاولى " وزارة العمل " وتسمى الثانية " وزارة الشؤون الاجتماعية " وتحديد مسؤولياتهما.

امرنا بما هو آت : -

اولاً ، تعديل المادة الرابعة من تنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى لتكون على النحو الآتي :

" المادة الرابعة : رئاسة المجلس وعضويته ،

يرأس المجلس الاقتصادي الأعلى ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ، ويكون صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام نائباً للرئيس ، ويضم المجلس في عضويته رئيس اللجنة العامة لمجلس الوزراء ، واثنين من وزراء الدولة أعضاء مجلس الوزراء ، ووزراء العمل ، والتجارة والصناعة ، والبتروك والشرية المعدنية ، والمالية ، والاقتصاد والتخطيط ، والمياه والكهرباء ، ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي ."

ثانياً ، على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ امرنا هذا .

فهد بن عبد العزيز

الرقم : ٢٠٠ / ٢

التاريخ : ١٤٢٦/٧/١٦ هـ

بسم الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية


بعد الاطلاع على تنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى الصادر بالامر الملكي رقم (١١١/د) وتاريخ ١٤٢٠/٥/١٢ هـ.

وبعد الاطلاع على الامر الملكي رقم (١٨٥/د) وتاريخ ١٤٢٥/٥/١٦ هـ.

امرنا بما هو آت : -

أولاً : تعديل المادة الرابعة من تنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى لتكون على النحو الآتي :
" المادة الرابعة : رئاسة المجلس وعضويته :

يرأس المجلس الاقتصادي الأعلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ، ويكون صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والظهير والمفتش العام نائباً للرئيس ، ويضم المجلس في عضويته رئيس اللجنة العامة لمجلس الوزراء ، واثنين من وزراء الدولة أعضاء مجلس الوزراء ووزراء العمل ، والتجارة والصناعة ، والبتروك والثروة المعدنية ، والمالية ، والاقتصاد والتخطيط ، والمياه والكهرباء ، ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي .
ثانياً ، على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ امرنا هذا.


عبدالله بن عبدالعزيز

